

الصيرفة الإسلامية في ليبيا : المفهوم والتحديات

من وجهة نظر متخذي القرار بالمصارف والنوافذ الإسلامية

د. عبدالفتاح عثمان مفتاح العربي²
Abdelfatah.244@gmail.com

د. سليمان بالحسن محمد المغربي¹
Suleman.hamed@uoa.edu.ly

أ. غيث عثمان محمد الزوي³
Gheith.Othman@uob.edu.ly

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشاكل والتحديات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية في ليبيا ، ومن ثم تقديم توصيات بالخصوص ، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثين بمراجعة أدبيات الدراسة التي تناولت هذا الموضوع الحيوي تمهيداً لبناء الإطار النظري وصياغة الفرضيات ، وتم تصميم استمارة استبيان إلكتروني كوسيلة لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة (الإدارات التنفيذية بالمصارف والنوافذ الإسلامية بمدينة بنغازي).

وأظهرت نتائج الدراسة أنه على الرغم من تبني المصارف التجارية الليبية لبعض التطبيقات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ، إلا أن تلك التجربة تواجه تحديات ومشاكل داخلية تتعلق بالموارد البشرية ، بالإضافة إلى تحديات خارجية تتعلق بالبيئة التنظيمية كالتشريعات والقوانين واللوائح ، بالإضافة إلى العلاقة مع المصرف المركزي ، والنظام المصرفي الدولي.

وبناءً على نتائج الدراسة أوصت بتوفير الموارد البشرية وتطويرها من خلال التدريب خصوصاً في مجال العمل المصرفي الإسلامي والرقابة الشرعية ، وتحديث وتعديل التشريعات فيما يتعلق بالصيرفة الإسلامية ، وأخيراً تعزيز العمل المصرفي الإسلامي من خلال التكتلات بين المصارف الإسلامية في إطار المنافسة العادلة.

الكلمات الدالة: الصيرفة الإسلامية ، المفهوم والتحديات ، ليبيا.

¹ استاذ مساعد التمويل والمحاسبة ، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة إجدابيا.

² استاذ مساعد التمويل والمحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي ومنتدب بالإضافة لعمله بالهيئة الليبية للبحث العلمي.

³ محاضر مساعد ، تخصص تمويل ومصارف ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة بنغازي.



Abstract:

The study aimed to identify the problems and challenges facing the application of Islamic banking in Libyan commercial banks, and then make recommendations in particular. To achieve this goal, the literature of the study related to this topic was reviewed, hypotheses were formulated, and an electronic questionnaire form was designed as a tool for collecting primary data from the study sample (bank executive departments in Benghazi).

The results showed that despite the adoption of Islamic banking by the selected banks, this experience faces internal challenges and problems such as qualified human resources, in addition to external challenges related to the regulatory environment such as legislation, laws and policies, in addition to the relationship with the Central Bank and the international banking system. Based on the results of the study, it recommended the provision and development of human resources, especially in the field of Islamic supervision, updating and amending legislation with regard to Islamic banking, and finally strengthening Islamic banking work through conglomerates between Islamic banks in the framework of fair competition.

Keywords: Islamic banking, challenges, and Libya.

الجزء الأول : الإطار العام للدراسة

يتناول هذا الجزء مقدمة ومشكلة الدراسة واهدافها واهميتها ، كما يتناول منهجية الدراسة ومراجعة الدراسات السابقة وصياغة الفرضيات ، وأخيراً مجتمع وعينة الدراسة.

1.1. مقدمة الدراسة :

قطعت المصارف الإسلامية منذ بدء ظهورها في العقد السابع من القرن الماضي شوطاً كبيراً ، استطاعت خلاله تحقيق الكثير من الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية المتميزة للبلدان الإسلامية التي تعمل داخلها ، كما استطاعت التعامل القائم على أحكام الشريعة الإسلامية بين الناس بعد أن كاد يقرب من التلاشي (المغربي، 2004) ، وعلى الرغم من نجاح المصارف الإسلامية في توفير تمويلية واستثمارية لم يعهدها العمل المصرفي من قبل ، إلا أن هذه المسيرة تواجه حالياً الكثير من التحديات



سواء على المستوى المحلي أو العالمي ، حيث أن العمليات المصرفية تعمل وفقاً لآليات كالفوائد الربوية ، كما أنها فضلاً عن ذلك قد تواجه في المستقبل القريب قوى تنافسية ضخمة وغير متكافئة نتيجة لدخول المصارف الأجنبية بشكل مباشر أو بالمشاركة مع المصارف المحلية في البلدان الإسلامية على إثر انتشار تطبيق سياسات العولمة والتحرر الاقتصادي (العقول، 2011) ، وتصنف هذه التحديات في تحديات ذاتية وتتمثل في بنقص (بل وبانعدام) التنسيق والتعاون بين المصارف الإسلامية في مجالات السيولة والاستثمار المشترك وتبادل المعلومات حول الأخطار المصرفية وتبادل الخبرات المصرفية ومجالات البحوث والتنسيق الإعلامي ، وغير ذلك من المجالات ، وتتلخص التحديات المحلية في عدم تفهم أو ربما عدم رغبة القائمين على الرقابة المركزية في البلدان الإسلامية لطبيعة عمل الصيرفة الإسلامية وعظم الدور الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان ، بينما تتلخص التحديات الخارجية في سيادة ظاهرة العولمة ومقتضياتها، ومقررات لجنة بازل (الموسوي، جواد، 2009).

2.1 مشكلة الدراسة

تعتبر تجربة المصارف التجارية الليبية في تقديم المنتجات الإسلامية تجربة حديثة نسبياً ، حيث بدأت المصارف بمزاولة نشاط التمويل الإسلامي في عام 2009 ، إلا أنّ هذه التجربة واجهت العديد من العقبات في بداية مشوارها، كما هو الحال في باقي تجارب الدول الإسلامية التي بدأت نشاطها في هذا المجال إن القدرة على مواجهة التحديات المحلية ستكون صعبة ، ما لم تعمل المصارف الإسلامية على توحيد مواقفها ومطالبها إزاء المصارف المركزية ، أما مواجهة التحديات الخارجية فستكون مستحيلة ما لم تتدارك المصارف الإسلامية بتطوير أنظمتها والأخذ بمستجدات العصر (دون الإخلال بالتزامها الشرعي)، وما لم تتدارك البلدان الإسلامية مخاطر تفرقها ، والحد من مظاهر الفساد والفوضى التي تنتسب بها معظم هذه البلدان (العاني والقندولي، 2019) .

وقد أظهر تقرير مصرف ليبيا المركزي لسنة 2020 انخفاض مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية نتيجة لعدة أسباب من بينها إلغاء الفوائد الربوية ، هذا الأمر فرض تساؤلات حول المشاكل والتحديات التي تواجه التحول التدريجي نحو الصيرفة الإسلامية ، بهدف الحد من آثارها على العملاء المصارف التجارية والجهاز المصرفي بشكل عام ، واقتراح الحلول التي يراها الباحثين مناسبة لمواجهتها، أو على الأقل الحد من الآثار السلبية المترتبة عليها ، وذلك بدعوة الأطراف ذات العلاقة



(المصارف الإسلامية ذاتها، المصارف المركزية، والجهات الرسمية المختصة برسم وتنفيذ السياسات الاستثمارية) لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب ، تحقيقاً للمصلحة العليا المتمثلة في إحداث التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي والسلم الاجتماعي ، وبناءً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هي التحديات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية في ليبيا ؟.

ويتفرع عن ذلك ما يلي:

1- ما هي التحديات المؤسسية والتنظيمية التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية في ليبيا ؟

2- ما هي التحديات التشغيلية التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية في ليبيا ؟

3.1 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1- تسليط الضوء على مفهوم و فلسفة الصيرفة الإسلامية ومقومات تطبيقها والتحديات التي تواجهها.

2- إثراء النقاش العلمي حول هذا الموضوع الحيوي ، وفتح المجال أمام الباحثين لتكوين رؤية موضوعية عن الصيرفة الإسلامية ، ومحاولة لتجاوز التحديات التي تواجهها.

4.1 أهمية الدراسة :

ترجع أهمية هذه الدراسة ودوافع اختيار هذا الموضوع إلى ما يلي:

1- الأهمية العلمية : ستتناول هذه الدراسة التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا ،

حيث إن هذا الموضوع لم يحظ بالدراسة الكافية في ليبيا (حسب علم الباحثين).

2- الأهمية العملية : يمكن أن تساهم هذه الدراسة في إجراء دراسات لاحقة ، أو أن تشكل مرجعاً

لصناعي القرار في ليبيا فيما يتعلق بهذا الموضوع.

5.1 منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحثين المنهجية التالية:



- 1- بناء الإطار النظري وصياغة الفرضيات ، قام الباحثين بمراجعة لبعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع الصيرفة الاسلامية والتحديات التي تواجهها حول العالم ، وتحديد المتغيرات واتجاه العلاقة بينها.
- 2- تصميم استبيان الكتروني يتضمن في الجزء الأول أسئلة مغلقة للبيانات الديموغرافية ، أما في الجزء الثاني ، فيتضمن فقرات تتعلق بالبيانات متغيرات يتم اختيار الإجابات من خلال مقياس ليكرت الخماسي.
- 3- تجميع البيانات من عينة طبقية من المسؤولين في الإدارات المعنية بتطبيق الصيرفة الإسلامية بالمصارف التجارية الليبية التي قامت بفتح نوافذ للخدمات المصرفية الاسلامية ، بالإضافة للمصرف المركزي.
- 4- تحليل البيانات وفقاً لأساليب الاحصاء الوصفي والاستدلالي المناسبة حسب ما سيرد في البحث الثالث.
- 5- مقارنة نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة بهدف تقديم دليل عملي من واقع بيئة الأعمال المحلية يؤيد تلك الدراسات ، أو تقديم مبررات في حال اختلاف النتائج.

6.1 مراجعة الدراسات السابقة:

بهدف بناء الإطار النظري ، نستعرض فيما يلي ملخص لبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة:

- 1-دراسة (العقول، 2011) : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشاكل والتحديات التي تواجه تطبيق الصيرفة الاسلامية بالمصارف التجارية الليبية ، ومن ثم تقديم توصيات بالخصوص ، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بمراجعة لأدبيات الدراسة التي تناولت هذا الموضوع الحيوي تمهيداً لبناء الإطار النظري وصياغة الفرضيات ، وتم تصميم استمارة استبيان الكتروني كوسيلة لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة (الإدارات التنفيذية بالمصارف) ، وأظهرت نتائج الدراسة أنه على الرغم من تبني المصارف التجارية الليبية لبعض التطبيقات المتعلقة بالصيرفة الاسلامية ، إلا أن تلك التجربة تواجه تحديات ومشاكل داخلية تتعلق بالموارد البشرية ، بالإضافة إلى تحديات خارجية تتعلق بالبيئة التنظيمية كالتشريعات والقوانين واللوائح ، بالإضافة إلى العلاقة مع المصرف المركزي ، والنظام



المصرفي الدولي ، وبناءً على نتائج الدراسة أوصت بتوفير الموارد البشرية وتطويرها من خلال التدريب خصوصاً في مجال العمل المصرفي الاسلامي والرقابة الشرعية ، وتحديث وتعديل التشريعات فيما تعلق بالصيرفة الاسلامية ، وأخيراً تعزيز العمل المصرفي الاسلامي من خلال التكتلات بين المصارف الاسلامية في إطار المنافسة العادلة.

2-دراسة (كريم ، 2015) : لقد بينت الدراسات التي تناولت تجارب بعض الدول العربية الرائدة في مجال المصارف الإسلامية وصيغ التمويل المستخدمة في إدارة السيولة لديها، أن المصارف الإسلامية وخلال تجربتها التي زادت عن نصف قرن، أنها تعتمد بشكل شديد على صيغة التمويل بالمرابحة الأقل مخاطرة والأقرب للتمويل بالقروض بالمصارف التقليدية، على حساب تجنب الأدوات الأكثر مخاطرة المبنية على فكرة المشاركة في الربح والخسارة كالمضاربة والمشاركة والمزارعة، علماً أن هذه الأخيرة هي الأدوات الأنسب استخداماً لطبيعة المصارف المتخصصة كصيغ تمويلية ومع ذلك فإن حصتها من مجمل التمويل ضئيلة جداً وفقاً لتجارب الدول الرائدة. هذا وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى واقعية تبني أو تحويل المصارف الليبية المتخصصة زراعي، عقاري.. إلى مصارف إسلامية، أو التعامل بصيغ التمويل الإسلامية المطروحة كبديل للتمويل بالإقراض، وذلك في ظل التشريع رقم (1) لسنة 2013 القاضي بتحويل المصارف إلى مصارف إسلامية، ومن تم العمل بخدمات الصيرفة الإسلامية كبديل للخدمات المصرفية المرتكزة على الفائدة. علاوة على معرفة أهم المعوقات التي يمكن أن تواجه التحول السريع للتجربة الجديدة دون مدة اختبار كافية، ومن تم تقديم مجموعة من التوصيات بهدف وضعها أمام المهتمين بالنظام المصرفي الليبي، وخصوصاً المصارف المتخصصة في إطار استجلاء واقع المصارف الإسلامية في الدول الرائدة، واستخلاص أهم ما توصلت إليه من دروس مستفادة طيلة هذه الفترة.

3-دراسة (الصقع والتائب، 2017) : هدف هذه الدراسة إلى استشراف مدى وجود معوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية، كما تهدف إلى التعرف على مدى وجود فروقات بين إجابات عينة الدراسة حول هذه المعوقات، تعزي لاختلاف المصرف، أو التخصص أو سنوات الخبرة، واستخدم الباحثان استمارة الاستبانة كوسيلة لجمع المعلومات من عينة الدراسة الممثلة في العاملين بالمستويات الإدارية العليا بالمصارف التجارية الليبية،



وقد ركز الباحثان على أربعة مصارف وهي مصرف الوحدة ومصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني ومصرف شمال أفريقيا وذلك بفروعها العاملة في مدينتي زليتن والخمس، وتم توزيع عدد (80) استمارة استبيان بواقع 10 استمارات لكل فرع من الفروع المذكورة وكانت نسبة الاستجابة أكثر من 90%، وتوصلت الدراسة إلى وجود العديد من المعوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية بعضها معوقات شخصية واجتماعية وبعضها معوقات إدارية وفنية وبعضها الأخر معوقات شرعية وتشريعية وأوصي الباحثان في ختام دراستهما بضرورة التركيز على إقامة الندوات وورش العمل التي ترفع من مستوى المعرفة في أوساط العاملين والمتعاملين مع المصارف والعمل على توفير أحدث التقنيات في مجال العمل المصرفي وتوسيع مجالات الاستثمار في مختلف السلع والخدمات وإجراء الدورات التدريبية الداخلية والخارجية للعاملين في المصارف سواء في مجال العمل المصرفي أو في مجال الفقه الشرعي حتى يمكن الحصول على كوادر مؤهلة مالياً وشرعياً وإنشاء لجنة عليا للإفتاء في المعاملات المالية الإسلامية تكون تابعة للمصرف المركزي تحقق توحيد الفتوى الشرعية في كل ما يخص المعاملات المصرفية الإسلامية وتكييف كافة القوانين والمعاملات السائدة حالياً بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

4-دراسة (محمد ، النعاس ، 2017) : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف علي أهم التحديات التي تواجه تحول المصارف التجارية الليبية نحو الصيرفة الإسلامية، ولقد تم القيام بدراسة ميدانية لمصرف الجمهورية للتعرف على التحديات التي توجه التحول ولتحقيق هذه الغاية، تم صميم استبانة وزعت على جميع الإدارات العامة التابعة للمصرف، وقد أستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة لكونه المنهج المناسب لدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، فقد تم إعداد وتصميم استبانة لغرض الدراسة، حيث تم توزيع 60 استبانة علي عينة الدراسة (مصرف الجمهورية الرئيسي) أسترجع منها 50 استبانة صالحة للدراسة أي بنسبة استرجاع لاستبانات وقدرها 83% تقريبا. ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن هناك رغبة لدي العاملين في مصرف الجمهورية الرئيسي الذكور أكثر من الإناث في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بالمصرف يرجع السبب في ذلك لأن الذكور لديهم اتجاهات إيجابية نحو الصيرفة الإسلامية أكثر من الإناث، وربما يرجع ذلك لامتلاكهم معلومات أوفي وأكثر عن هذا الموضوع، مما جعل اتجاهاتهم واضحة نحو الصيرفة الإسلامية. كما توصلت



الدراسة أيضا إلى أن نسبة كبيرة من أفراد العينة وصلت إلى 56% تقريبا لم يكن واضحا لديهم الحكم الشرعي المتعلق بأعمال وأنشطة المصارف التقليدية وهذه النسبة هي الأكثر خبرة عملية وأعلى مؤهل علمي... ولقد أوصت الدراسة بضرورة قيام المتخصصين في مجال الفقه الإسلامي والمصارف الإسلامية بتوضيح الحكم الشرعي المتعلق بأعمال المصارف التقليدية لأصحاب القرار فيها، بهدف إزالة الغموض أو الشبهات المتعلقة بأدائهم حول حكم الاستمرار بممارسة الأعمال المصرفية التقليدية.

5-دراسة (العاني والقندولي ، 2019) : هدف البحث إلى التعرف على إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا، من خلال استعراض تجربة المصارف التقليدية الليبية في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، والوقوف على أهم المعوقات التي واجهت المصارف التقليدية للتحول الصيرفة الإسلامية في ليبيا. ولتحقيق أهداف البحث اتبع الباحثان المنهج الوصفي في إعداد الجانب النظري من البحث ، والاسلوب التحليلي في إعداد الجانب العملي منه، حيث تم توزيع (70) استمارة علي أفراد عينة البحث ، وعند استردادها كانت (51) منها صالحة للتحليل والدراسة ،وقد توصل البحث إلى أنّ من أهم دوافع التحول في ليبيا كان قرار السلطة التشريعية في البلاد ، إضافة إلى الرغبة الشعبية لدى المجتمع الليبي في تقديم المصارف منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وأوصى الباحثان بعدد من التوصيات منها: إعداد خطة شاملة لتحول المصارف التقليدية الراغبة في التحول للصيرفة الإسلامية تحت قيادة وإشراف مصرف ليبيا المركزي ، من خلال التنسيق مع المصارف الراغبة في التحول.

7.1 فرضيات الدراسة :

اعتماداً على المتغيرات الواردة بالدراسات السابقة ، فقد تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:
فرضية العدم الرئيسية: لا تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا أية تحديات تتعلق بالنواحي المؤسسية والتنظيمية أو التشغيلية.

ويتفرع عن ذلك الفرضيات الفرعية التالية :-

1-فرضية العدم الفرعية الأولى : لا تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا أية تحديات تتعلق بالنواحي المؤسسية والتنظيمية.



2- فرضية العدم الفرعية الثانية : لا تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا أية تحديات تتعلق بالنواحي التشغيلية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في إدارات الصيرفة الإسلامية بالمصارف الراغبة في التحول للصيرفة الإسلامية في ليبيا والبالغ عددها أربعة مصارف هي : الجمهورية ، الوحدة ، الصحاري ، شمال إفريقيا ، بالإضافة إلى مصرف ليبيا المركزي ، حيث بلغ عدد المبحوثين (عينة طبقية تناسبية) (70) موظفاً.

أداة الدراسة:

لتحقيق الهدف الرئيس لهذا البحث وهو معرفة إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا ، تم إعداد استبيان إلكتروني لجمع البيانات الأولية من المبحوثين.

الجزء الثاني:

الصيرفة الإسلامية ؛ المفهوم والفلسفة

يتناول هذا الجزء مفهوم تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية وفلسفتها ، والتحديات التي تواجه تطبيقها.

1.2 مقدمة :

تستخدم المصارف التقليدية في تعاملاتها مع العملاء صيغة واحدة هي القرض بفائدة تحت مسميات وصور مختلفة ، أما المصارف الإسلامية فتقدم صيغاً متعددة تتماشى مع الشريعة الإسلامية على أساس البيع و الشراء الحقيقي أي مبادلة المال بسلعة موجودة ، كما يظهر كذلك الفرق بين المصارف الإسلامية و التقليدية ، في كون المصارف الإسلامية تتعامل في حدود الأموال الموجودة لديها ولا توظفها في نشاطات محرمة شرعاً ، بينما لا يلتزم المصارف التقليدية غالباً في تعاملاته بالشريعة الإسلامية ، فضلاً عن كونه يتعامل بأكثر من الأموال الموجودة لديه على أساس الفوائد الربوية.



2.2 مفهوم وخصائص المصارف الإسلامية :

تعرف المصارف الإسلامية بأنها " مؤسسات مالية ومصرفية تقوم بالوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، وتمارس أعمالها الاستثمارية والخدماتية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية "(ملتقى الفكر الاسلامي الأول، 2016).

إن إضافة كلمة إسلامية إلى المؤسسة المالية يعني بالضرورة أن تعمل المصارف الإسلامية بناءً على أسس ومبادئ وآليات وضوابط مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية ، وان تتصف تلك المصارف بخصائص معينة تميزها عن المصارف التقليدية ، والتي تتلخص فيما يلي (الكتاني، 2002 ؛ نعمة ونجم ، 2010 ؛ البجراح وآخرون ، 2021):

1- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية ، ولا يقتصر الأمر على الفوائد الربوية.

2- المشاركة في الربح أو الخسارة في كافة المعاملات المصرفية.

3- تطبيق أسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة.

4- الاستثمار في المشاريع الحلال ،فل يجوز الاستثمار في السلع المحرمة شرعاً.

5- وجود هيئة رقابة شرعية.

6- تقديم منتجات مصرفية لا تقدمها المصارف التقليدية ، كالمضاربة ، والمشاركة ، والمرابحة ، والمزارعة ، والمساقاة ، والمغارسة والاستصناع.

3.2 مفهوم تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية:

هو انتقال المصارف التقليدية من التعامل المحظور شرعاً إلى التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، حتى تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية، ولكن هذا التحول يختلف من مصرف إلى آخر تبعاً لاختلاف الدوافع الكامنة وراء التحول (العطيات، 2007).

4.2 الفروع والنوافذ الإسلامية في المصارف التجارية الليبية

تعتبر الصيرفة الإسلامية في ليبيا حديثة نسبياً ، حيث أقيم بمدينة طرابلس المؤتمر الأول للخدمات المالية الإسلامية سنة 2008 ، ولتنظيم عمل هذه المصارف صدر عن المجلس الوطني الانتقالي



الليبي القانون رقم (46) لسنة 2012 الخاص بتعديل أحكام القانون السابق رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف ، وإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية ، وبهدف التحول التدريجي نحو الصيرفة الإسلامية ، حاولت بعض المصارف التجارية بتقديم منتجات تتوافق مع المتطلبات الشرعية فيما يتعلق بعقود المرابحة ، بينما تم استثناء مصارف أخرى لعدم وجود رقابة شرعية فيها ، وقد لوحظ ضعف مستوى أداء تلك المصارف فيما يتعلق بالعنصر البشري أو في أعمال الرقابة الشرعية (مسعود و محمد ، 2020).

5.2 التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية :

كافحت المصارف الإسلامية منذ إنشائها تطوير معاملات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف التحول الكامل للصيرفة الإسلامية ، إلا أنها تواجه بعض المشاكل والتحديات الداخلية والخارجية التي تتعلق بالجوانب المؤسسية والتنظيمية ، بالإضافة إلى الجوانب التشغيلية ، من أهمها ما يلي:

1.5.2 التحديات المتعلقة بالجوانب المؤسسية والتنظيمية :

تتلخص أهم التحديات المؤسسية والتنظيمية فيما يلي:

1- الإطار القانوني المناسب والسياسات الداعمة : من أهم العقبات التي تعترض مسيرة الصيرفة الإسلامية في معظم البلدان الإسلامية مصممة أن القوانين والتشريعات التي تنظم علاقة المصارف التجارية بالمصرف المركزي مثل معدل الاحتياطيات والسيولة النقدية وقيود التمويل قد وضعت على نمط القوانين الغربية ، والتي لا تلائم المصارف الإسلامية ، وفي ليبيا وعلى الرغم من صدور فصل خاص بالصيرفة الإسلامية ضمن قانون المصارف المعدل لعام 2012 إلا أن هذا الفصل لم يكن كافياً كي يوضح معالم الطريق أمام المصارف التقليدية التي تم إيقاف المعاملات الربوية عليها، حيث لم ينص هذا الفصل على عملية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، بل ترك الأمر في يد المصرف المركزي فيما لم ينص عليه الفصل الخاص بالصيرفة الإسلامية. (نعمة ونجم ، 2010 ، العاني والقندولي ، 2019)



2- الإطار التنظيمي والمؤسسي المناسب : أن كل نظام له متطلباته المؤسسية والتنظيمية ، والمصارف الإسلامية ليست استثناء عن ذلك ، فالأمر يتطلب فحص الوظائف التي تؤديها المؤسسات المالية في الإطار التقليدي ، وينبغي بذل محاولات لتعديل تلك المؤسسات لكي تتماشى مع الشريعة الإسلامية ، أو إنشاء مؤسسات جديدة حسب الحاجة.

3- الإطار الرقابي : إن الإشراف على المصارف الإسلامية لا يقل أهمية عن الإشراف على المصارف التقليدية ، في الوقت الحاضر ، يعد عدم وجود إطار إشرافي فعال أحد نقاط الضعف في النظام السائد ، في معظم البلدان توضع المصارف الإسلامية تحت إشراف المصرف المركزي للبلد وتُعطى نفس المعاملة التي تُعطى المصارف التجارية التقليدية ، وتصدر بعض الدول قانوناً خاصاً بالمصارف الإسلامية لتنظيم عمليات المصارف الإسلامية المحددة وعلاقتها بالمصرف المركزي ، يصدر البعض الآخر قوانين تضع القواعد العامة لعمليات المصارف الإسلامية جنباً إلى جنب مع المصارف التقليدية ، وتخضع المصارف المركزية المصارف الإسلامية لنفس الضوابط والشروط واللوائح التي تطبقها على المصارف القائمة على الفائدة ، ومع ذلك هناك بعض العوامل التي تتطلب معاملة المصارف الإسلامية على أسس مختلفة ، فيما يلي بعض هذه العوامل (Munawar et al ,1998):

أ- يتعين على المصارف الإسلامية مثل جميع المصارف التجارية الأخرى ، الاحتفاظ ببعض ودائعها لدى المصارف المركزية ، عادة ما تدفع المصارف المركزية فائدة على الودائع التي لا تستطيع المصارف الإسلامية قبولها ، هناك حاجة إلى بديل لضمان حصول المصارف الإسلامية على عائد عادل على ودائعها لدى المصارف المركزية.

ب- تعمل المصارف المركزية كمقرض الملاذ الأخير للمصارف التجارية التي تقدم القروض في أوقات أزمة السيولة، على الرغم من أن معظم المصارف الإسلامية تعمل تحت إشراف المصرف المركزي ، إلا أنها لا تستطيع الاستفادة بشكل مشروع من مثل هذا التسهيل لأن مثل هذه الأموال تقدم عادة على أساس الفائدة.

ج- تهدف الاحتياطات القانونية المفروضة على الودائع لدى المصارف التقليدية إلى تلبية عمليات السحب المحتملة، والتي تختلف معدلاتها بين الودائع تحت الطلب والادخار والودائع



لأجل ، قد ينطبق هذا إلى الحد نفسه فقط في حالة الودائع تحت الطلب من المصارف الإسلامية.

د- في الدول التي يجري فيها المصرف المركزي عمليات السوق المفتوحة ، لا تستطيع المصارف الإسلامية المشاركة في هذه العمليات بسبب الطبيعة القائمة على الفائدة للسندات ، وبالتالي فإن المصارف الإسلامية مقيدة بالاستثمار في الأصول المالية التي يمكن تصفيتها بسرعة ، وهذا يضيف صلابة في هيكل الأصول.

ه- إن عدم فهم الطبيعة الصحيحة لأساليب التمويل الإسلامي قد يكون مسؤولاً بشكل جزئي عن سياسات المصارف المركزية غير الملائمة تجاه المصارف الإسلامية ، وهذا ينطبق بشكل خاص على المشاركة والمضاربة في تمويل الديون ، حيث يعتبر منح القرض من قبل المصرف نشاطاً لمرة واحدة بغض النظر عن حجم القرض ، في حين تستمر مشاركة المصارف الإسلامية في المشاركة والمضاربة من الأنشطة الجارية ، طالما أن المشروع الممول قيد التشغيل ، وسيترتب على ذلك آثار هامة على إعداد التقارير ومراقبة وتنظيم المصارف الإسلامية من قبل المصارف المركزية.

و- لا يتضح في بعض الأحيان لدى منظمو المصارف المركزية الدور الدقيق للهيئات الشرعية ، حيث يُعتقد أن هذه الهيئات قد تتدخل في قرارات المصارف فيما يتعلق بأدوات السياسة النقدية مثل متطلبات الاحتياطي ، وعمليات السوق المفتوحة ، وسيكون من المرغوب فيه تحديد الدور الدقيق للهيئات الشرعية وأخذ محافظي المصارف المركزية إلى الثقة (Munawar et al ,1998 ؛ نعمة ، نجم ، 2010).

4- المصارف التجارية التقليدية لديها معايير محاسبية مماثلة ، حيث تقوم المصارف المركزية بنشر ميزانياتها المجمع حسابات الأرباح والخسائر المجمع وتشرف عليها بانتظام ودون صعوبة ، في المقابل فإن الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين المصارف الإسلامية يذهب إلى الحد الذي يجعل أية مقارنة بين ميزانياتها العمومية أو حسابات الأرباح والخسائر مهمة صعبة للغاية إن لم تكن مستحيلة ، علاوة على ذلك فإن المفاهيم المستخدمة في الميزانيات العمومية أو بيانات الأرباح والخسائر ليست محددة بدقة ، ومع ذلك خلال السنوات القليلة الماضية تم إحراز بعض التقدم



للتغلب على هذه المشكلة من أجل إدخال التوحيد في الممارسات المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية ، ويتوجبه من المصرف الإسلامي للتمية أنشأت بعض المصارف الإسلامية منظمة تسمى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية Accounting & Auditing (AAOIFI) Organization for Islamic Financial Institutions (Munawar et al ,1998).

5- نقص مؤسسات التمويل طويل الأجل : في جميع الأعمال التجارية هناك حاجة إلى تمويل طويل الأجل ، في النظام التقليدي يتم توفير ذلك من خلال السندات والأسهم طويلة الأجل ، يتم تنفيذ هذه الوظيفة من قبل أسواق الأوراق المالية ومؤسسات الأسهم المتخصصة ، بالإضافة إلى عامة الناس ، فإن أهم مصدر لهذه الاستثمارات طويلة الأجل هي المصارف الاستثمارية والصناديق المشتركة وشركات التأمين وصناديق التقاعد ، وحيث أن المصارف الإسلامية لا تتعامل مع السندات بفائدة ، لذلك فإن حاجتهم إلى أسواق الأسهم أعلى من ذلك بكثير ، يمكن الإشارة هنا إلى أنه حتى في التمويل التقليدي ، هناك اتجاه متزايد نحو استخدام الأسهم كمصدر لتمويل الأعمال (Munawar et al ,1998) ؛ (0000,????).

6- تأسيس الأسواق المالية الثانوية المنظمة ، حيث يزدهر العمل المصرفي بوجود أسواق مالية ثانوية ، تستثمر المصارف التجارية في الأصول المالية قصيرة الأجل للغاية ، والتي يمكنها تحويلها إلى نقد بسرعة كبيرة بتكلفة تحويل ضئيلة ، هناك عدة مكونات لسوق مالي ثانوي الأوراق المالية ، والتجار ، والمؤسسات المالية ، أنواع مختلفة من الأصول المالية مثل الأوراق المالية والسندات والأسهم والسندات والأوراق التجارية هي الأدوات المالية ، البنوك التجارية ومصارف الاستثمار وصناديق الاستثمار المشتركة وصناديق الاستثمار وما إلى ذلك هي المؤسسات المالية ، ثم هناك عدد كبير من المشتريين والبائعين الذين يتعاملون في هذه الأوراق المالية ، عدم وجود سوق واضح قادر على استيعاب أدوات التمويل الإسلامي في ليبيا يعد سبباً من الأسباب التي تعيق عملية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية (Munawar et al ,1998) ؛ العقول ، 2011 ؛ العاني والقندولي ، (2019).



7- الحاجة إلى سوق لإيداع الأموال على المدى القصير ، توجد معظم المصارف الإسلامية ككيانات منفردة ، لا تُستمد قوة الخدمات المصرفية التجارية من المؤسسات الفردية، ولكن من خلال جمع جميع المصارف معاً ، المعاملات بين البنوك بين المصارف الإسلامية ضئيلة للغاية لأن عدد البنوك الإسلامية في معظم البلدان ضئيل للغاية ، إن تطور الأصول المالية قصيرة الأجل التي قد تحتفظ بها المصارف الإسلامية وتتعامل معها فيما بينها سيقطع شوطاً طويلاً نحو جعل سوق المال الإسلامي حقيقة واقعة.

2.5.2 التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية: الجوانب التشغيلية

تواجه الصيرفة الإسلامية عدد من التحديات التشغيلية تتلخص في النقاط التالية:

1- الهندسة المالية : كما تشير الكلمة إلى فن تصميم المنتجات المالية لتلبية احتياجات وأذواق المستخدمين فيما يتعلق بالمخاطر وتاريخ الاستحقاق والعائد ، ونتيجة لذلك أصبحت الأسواق المالية أكثر تطوراً وتنافسية من أجل استغلال بيئة السوق المتغيرة بسرعة ومواجهة المنافسة المتزايدة ، فإن الهندسة المالية والابتكار أمران ضروريان ، حتى الآن كانت الأدوات المالية الإسلامية مقصورة بشكل أساسي على الأنماط الكلاسيكية التي تم تطويرها منذ قرون ، تم تطويرها لتلبية احتياجات تلك المجتمعات ، في حين أنها قد تكون بمثابة مبادئ توجيهية مفيدة للعقود الإسلامية المعاصرة ، فلا يوجد سبب لتكون مقصورة على تلك العقود فقط ، في ضوء مبادئ المصلحة والاستحسان ، فإن "تهج الاحتياجات" في الهندسة المالية أمر مرغوب فيه ، بالطبع ضمن المبادئ المعروفة للتمويل الإسلامي ، وبشكل عام لا يجوز بيع أي شيء ليس في حوزة المرء ، أما في حالة السلام فقد أجاز الرسول صلى الله عليه وسلم هذا البيع بسبب "حاجة" الناس، لكنه وضع قواعد واضحة لحماية مصالح الطرفين ، وحيث أن الاحتياجات المالية لكل من الأفراد والشركات تغيرت ، لذا صمم المهندسون في مجال التمويل الحديث عدة طرق جديدة مثل الرهون العقارية والخيارات والمشتقات والتحوط وخطط معاشات التأمين وبطاقات الائتمان وما إلى ذلك ، لتلبية تلك الاحتياجات يجب علينا فحص الاحتياجات التي يتم تلبيتها بواسطة هذه الأدوات ، فإذا كانت الاحتياجات حقيقية (من الناحية الإسلامية) ، فإن الأمر يتطلب إما تكيفها لأغراضنا أو ابتكار بدائل إسلامية لها (Munawar et al ,1998 ؛ الموسوي وجواد ،2009).



2- مسائل تأهيل ودور هيأت الرقابة الشرعية ، بسبب البعد الديني للصيرفة والتمويل الإسلامي ، لا يمكن اعتماد أي منتج جديد حتى يتم إجازته من قبل علماء الشريعة حتى بعد وضع منتج جديد قيد الاستخدام ، فإن التدقيق الشرعي لعمليات المؤسسات المالية مهم جدًا لضمان توافق الممارسة الفعلية مع متطلبات الشريعة ، هذا مهم ليس فقط لأسباب دينية ولكن أيضًا لاعتبارات تجارية بحتة لأن عملاء المصارف الإسلامية لن يتقوا في عملياتهم ما لم يبرئ علماء الشريعة أنشطتهم ، في هذه الخلفية ، تصبح تأهيل خبرة علماء الفقه في فهم المتطلبات المسبقة للمنتجات المالية الحديثة وفي تقييم هذه المنتجات مهمة للغاية ، وتتلخص أهم التحديات المتعلقة بهيئات الرقابة الشرعية في النقاط التالية (Munawar et al, 1998) ؛ نعمة ، نجم ، 2010 ؛ العقول ، 2011 ، البجراح وآخرون ، 2021):

أ- تمتلك جميع المصارف الإسلامية تقريبًا هيئات شرعية خاصة بها ، وعلى الرغم من توفر التأهيل الشرعي إلا أن هؤلاء العلماء بالكاد تحصلوا على تدريب رسمي في التمويل الحديث ، وعلى الرغم من أنهم يستخدمون عددًا من الطرق للحصول على المعلومات الأساسية اللازمة قبل إصدار الفتوى ، ومع ذلك فإن الوضع بعيد عن أن يكون مثاليًا ، كما يمكن لأي مشارك في ورش العمل واجتماعات الأكاديميات الفقهية أن يلاحظ أن التفاعل بين علماء الفقه وخبراء الاقتصاد والتمويل الحديث لا يسير دائماً بسلاسة.

ب- هناك مسألة أخرى مهمة تتعلق بالهيئات الشرعية وهي تحديد دورها بالضبط ، فقد أثرت أسئلة حول استقلالية وصلاحيات هذه الهيئات ، فالإشراف بحكم تعريفه يعني الاستقلالية والاستقلالية في صنع القرار ، علاوة على ذلك يمكن للهيئات الشرعية في المصارف المختلفة أن تصدر أحكاماً مختلفة بشأن ممارسات مماثلة قد تثير الشكوك في أذهان العملاء ، فالحد الأدنى من معايير الشريعة لكل نوع من العقود الصادرة عن هيئة مستقلة سيقطع شوطاً طويلاً لتأكيد للعملاء "التوافق مع الشريعة" لهذه العقود بالإضافة إلى العمليات الفعلية ، وقد أصبحت هذه الحاجة أكثر أهمية في أعقاب دخول العديد من المصارف الغربية في الصيرفة الإسلامية.

3- التدريس والتدريب والبحث هي الأدوات اللازمة لتطوير أي تخصص ، وهذا ينطبق بشكل أكبر على تخصص مثل الصيرفة والتمويل الإسلامي ، والذي لا يزال ناشئاً ، حيث أن هناك نقص خطير في العلماء الذين يمتلكون حتى معرفة عملية بكل من الفقه الإسلامي والاقتصاد والتمويل



الحديث ، وبالمثل فإن العديد من مديري المصارف الإسلامية ليسوا مدربين جيداً على استخدام أساليب التمويل الإسلامية (نعمة ، نجم ، 2010 ؛ العقول ، 2011 ، العاني والقندولي ، 2019 ؛ البجباح وآخرون ، 2021).

4- الافتقار إلى وجود تمويل مبني على تقاسم الأرباح ، فالمعاملات المالية الإسلامية نوعان ، يعتمد أحدهما على رسوم ثابتة على رأس المال والآخر يعتمد على تقاسم الأرباح ، كلا النوعين يوفران التمويل من خلال شراء وبيع سلع حقيقية، في حين أن المعاملات المالية التقليدية تستند إلى إقراض واقتراض الأموال مقابل رسوم ثابتة (فائدة) (Munawar et al ,1998).

5- تعبئة الودائع وإيداعها داخلياً ، فقد حققت المصارف الإسلامية نجاحاً هائلاً في تعبئة الودائع في الماضي ، ومع ذلك سوف يتطلب الأمر جهوداً أكثر شدة للحفاظ على معدل نمو متواضع نسبياً في المستقبل ، يجب أن ندرك أن الكثير من الودائع الآن في المصارف الإسلامية لم تأت بسبب جذب عوائد أعلى، ولكن بسبب الالتزام الديني للعملاء ، كان العديد منهم يحتفظون بمدخراتهم في المصارف التقليدية دون أخذ أي فائدة ، أو الاحتفاظ بالنقود خارج المصارف (Munawar et al ,1998).

6- المنافسة : حتى الآن تتمتع المصارف الإسلامية بدرجة كبيرة من احتكار للموارد المالية للعملاء ذوي الدوافع الإسلامية، هذا الوضع سوف يتغير بسرعة ، حيث إن أحد التطورات المهمة في الخدمات المصرفية الإسلامية في السنوات القليلة الماضية هو دخول بعض المصارف التقليدية في تلك السوق ، ففي العديد من البلدان الإسلامية تقدم العديد من المصارف التجارية خدمات مصرفية إسلامية (Munawar et al ,1998 ؛ الموسوي وجواد ، 2009).

7- العولمة : من المتوقع أن تزداد المنافسة من المصارف التقليدية في المستقبل القريب بسبب العولمة ، تشير العولمة إلى الترابط الاقتصادي المتزايد بين البلدان في جميع أنحاء العالم من خلال زيادة حجم وتنوع المعاملات عبر الحدود في السلع والخدمات وتدفقات رأس المال الدولية وأيضاً من خلال الانتشار السريع والواسع النطاق للتكنولوجيا ، بسبب التحرير ، تتقارب الأسواق العالمية بسرعة في سوق واحدة ، وهذا يفرض فرصاً وكذلك تحديات أمام المصارف الإسلامية (Munawar et al ,1998 ؛ نعمة ، نجم ، 2010 ؛ العقول ، 2011).



الجزء الثالث :

الجانب العملي للدراسة

تتناول هذا الجزء من الدراسة الجانب العملي ويشمل مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية بشكل عام ، بالإضافة إلى أداة تجميع البيانات الأولية ، والتحليلات الإحصائية ، والنتائج، والتوصيات.

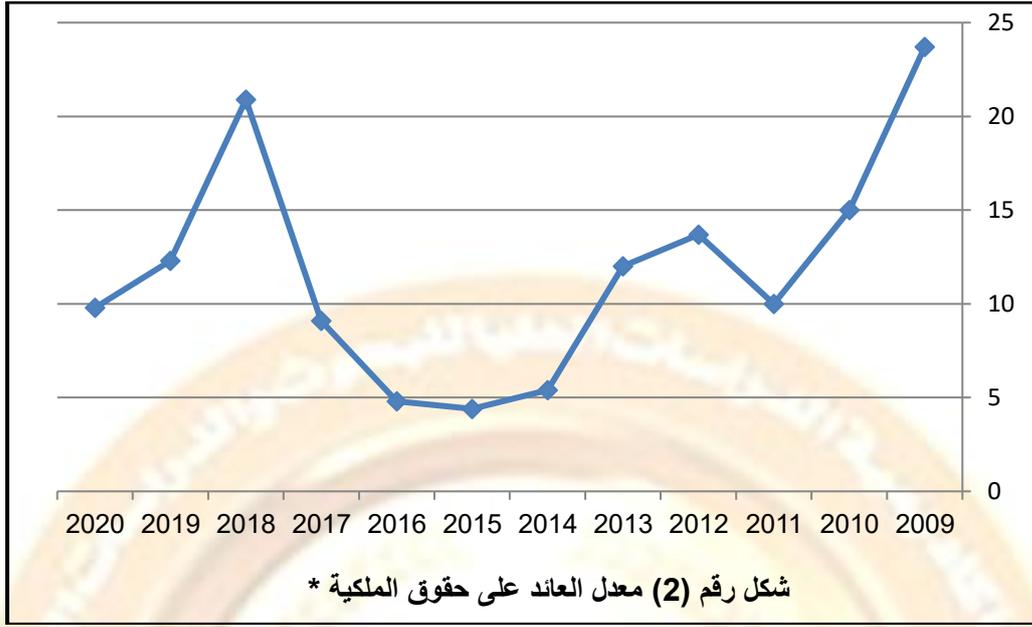
1.3 مؤشرات الأداء المالي :

يبين الشكل التالي رقم (1) معدل العائد على الأصول ، أما الشكل رقم (2) فيبين معدل العائد على حقوق الملكية بالمصارف التجارية الليبية:



أعدت بواسطة الباحثون اعتماداً على البيانات الواردة في تقارير مصرف ليبيا المركزي لسنة 2016 ، 2020.





أعدت بواسطة الباحثون اعتماداً على البيانات الواردة في تقارير مصرف ليبيا المركزي لسنة 2016 ، 2020 .

ومن خلال ما في تقارير مصرف ليبيا المركزي لسنتي (2016) و (2020) ، يلاحظ أن معدل العائد على الأصول لدى القطاع المصرفي في ليبيا قد شهد ارتفاعاً خلال السنوات (2009 : 2012) نتيجة لعدة أسباب منها دمج مصرفي لأمة والجمهورية في مصرف واحد ، وكذلك زيادة رؤوس أموال بعض المصارف التجارية ، بينما شهد معدل العائد على الأصول انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات (2013 : 2016) ، ويعزى سبب الانخفاض إلى عدة أسباب منها الوضع غير الملائم الذي تعمل فيه المصارف التجارية في السنوات الأخيرة وكذلك تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية ، إلا أنه خلال العام 2018 تحسن معدل الربحية بشكل كبير ، الزيادة في الأرباح في عامي 2018 و 2019 جاءت نتيجة لتحقيق المصارف التجارية لإيرادات هامة عمولات بيع وتحويل العملة الأجنبية، وكذلك الرفع من أسعار الخدمات المصرفية عموماً ، وفي عام 2020 انخفضت مؤشرات الربحية ليبلغ معدل العائد إلى إجمالي الأصول نحو 0.5% ، وبلغ معدل العائد إلى حقوق الملكية نحو 9.8% ، هذه النتائج تظهر أن الأداء المالي للمصارف التجارية قد انخفض بشكل ملحوظ بعد إيقاف التعامل بالفوائد الربوية ، وعلى ما يبدو فإن هناك تحديات تواجه التحول نحو الصيرفة الإسلامية ، وهذا ما ستحاول هذه الدراسة تسليط الضوء عليه فيما تبقى من الجانب العلمي.



2.3 تجميع البيانات :

تم تجميع البيانات الأولية بواسطة استمارة استبيان أرسلت إلى عينة طبقية تناسبية من المبحوثين بالمصارف التجارية الليبية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية وهي : الجمهورية ، الوحدة ، الصحاري، شمال إفريقيا ، المصرف التجاري الوطني ، المصرف الاسلامي الليبي ، مصرف ليبيا المركزي ، بلغ عددها (76) استمارة استبيان صالحة للتحليل ، وصنفت الإجابات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي .

3.3 تحليل البيانات :

لتحليل البيانات التي تم تجميعها لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام مجموعة الاختبارات الإحصائية وذلك بعد مراجعة هذه البيانات وترميزها كما يلي :-

1.3.3 اختبار الثبات والصدق :

تم استخدام هذا الاختبار للتأكد من مدى ترابط أسئلة الاستبيان ، ومدى موثوقية الإجابات وثباتها ، وفي هذه الدراسة تم إجراء اختبار " ألفا كرونباخ " للفقرات المتعلقة بكل فرضية فرعية ، ويبين، والجدول رقم (1) الإجابات المتحصل:-

جدول رقم (1): اختبار الثبات والصدق

م	البيانات	قيمة Alpha	التعليق
1	الفرضية الفرعية الأولى	0.813	مقبولة إحصائياً
2	الفرضية الفرعية الثانية	0.823	مقبولة إحصائياً

يلاحظ من الجدول أعلاه بأنه قد تم إجراء اختبار ألفا كرونباخ مقبول ، حيث كانت جميع معاملات الثبات التي تم الحصول عليها مقبولة إحصائياً ، وتدل على وجود ترابط بين الأسئلة المتعلقة بكل فرضية فرعية على حده ، وأن الإجابات المتحصل عليها قد حققت نسب ثبات مقبولة إحصائياً.

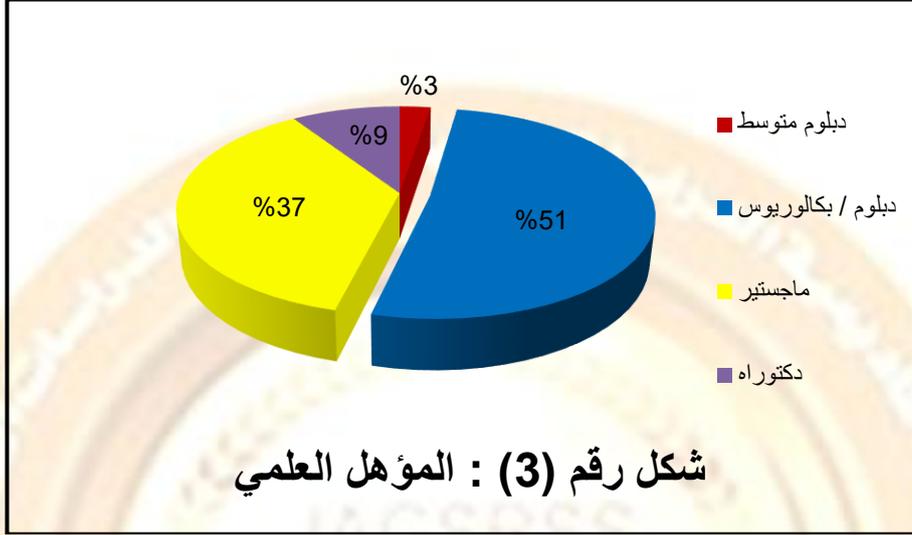
2.3.3 اختبار التوزيع الطبيعي

بهدف التعرف ما إذا كانت البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً أم لا ، وما يناسبها من الاختبارات المعلمية ، فقد تم استخدام اختبار (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) ، حيث أظهرت النتائج أن قيمة (P-Value) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) ، وبالتالي نستطيع القول أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً.

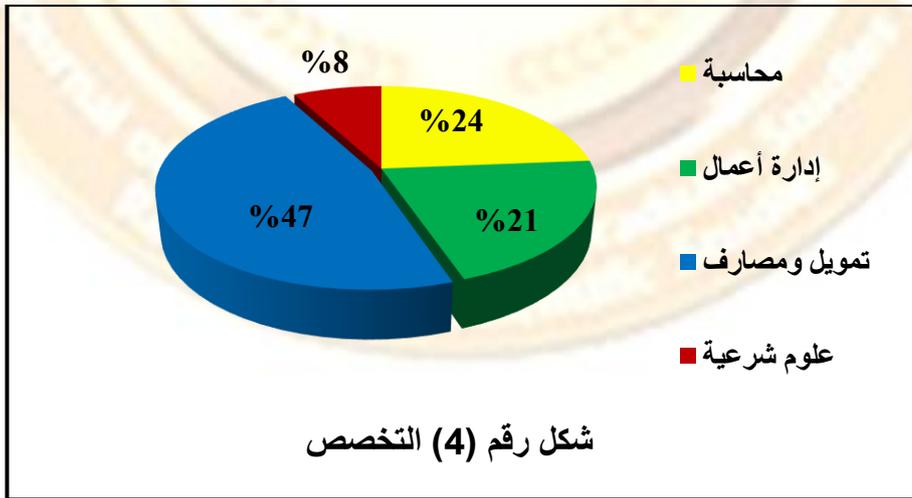


3.3.3 التحليل الوصفي للبيانات الديموغرافية

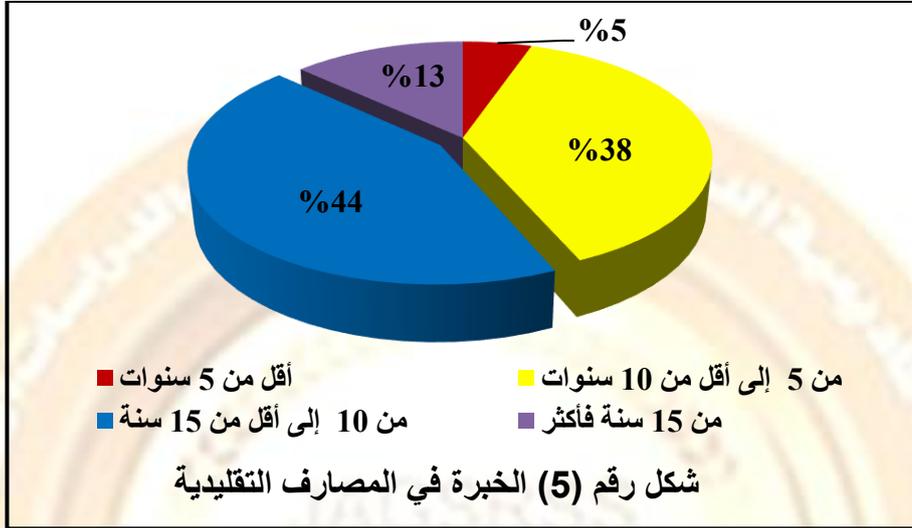
بهدف التعرف على خصائص عينة الدراسة ووصفها والتحقق من إدراكهم لموضوع الاستبيان ، فقد تم تحليل البيانات الديموغرافية للمبحوثين كما هو مبين الأشكال التالية :



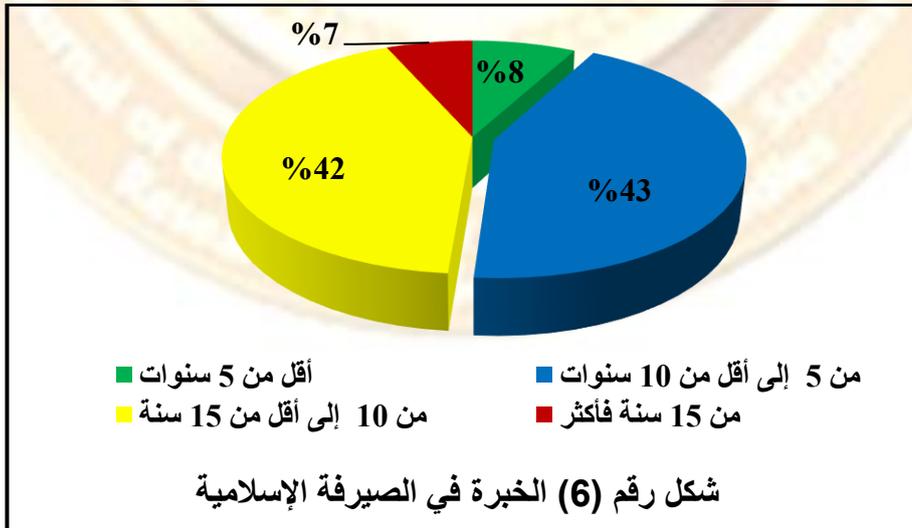
يظهر الشكل أعلاه توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي ويتضح أن (37%) من المبحوثين حاصلين على درجة الماجستير ، في حين أن (9%) منهم يحملون مؤهل الدكتوراه ، ويعد هذا دليل على التأهيل العلمي لعينة الدراسة. أما الشكل التالي فيبين التخصص العلمي للمبحوثين :



يظهر الشكل أعلاه توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي ، ويتضح أن (47%) المبحوثين متخصصين في التمويل والمصارف ، والبقية متخصصين في مجالات المحاسبة وإدارة الأعمال والتمويل. أما الشكل التالي يبين توزيع المبحوثين حسب الخبرة في المصارف التقليدية:

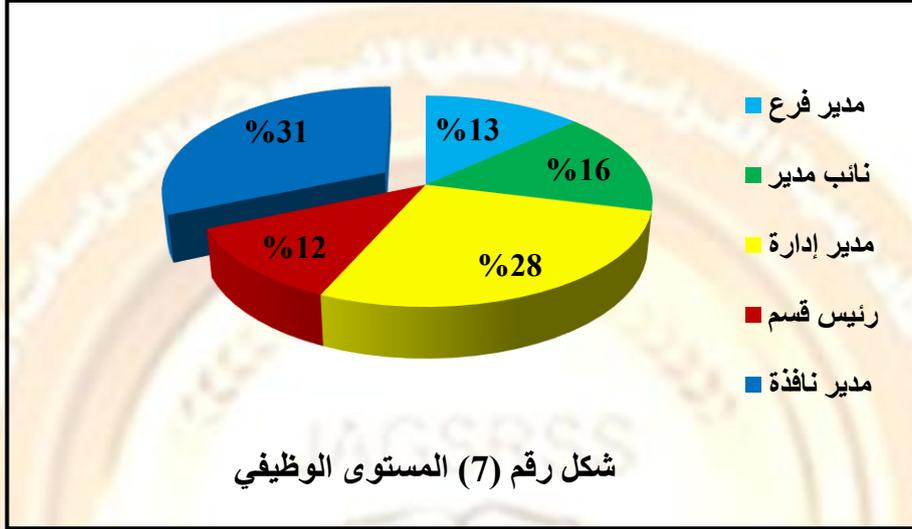


يظهر الشكل أعلاه توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية في المصارف التقليدية ، ويتضح أن أغلب المبحوثين لديهم خبرة عملية مناسبة ، أما الخبرة في مجال الصيرفة الإسلامية ، فتظهر من خلال الشكل التالي:



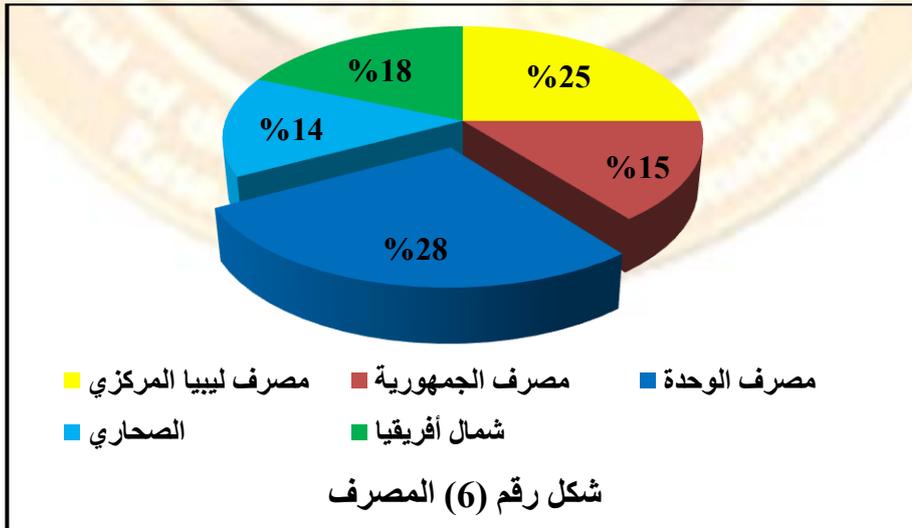
يظهر الشكل أعلاه توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية في مجال الصيرفة الإسلامية ، ويظهر أن (42%) لديهم خبرة في مجال الصيرفة الإسلامية ما بين 10 و15 سنة ، وهذه النتيجة تؤيد أن الصيرفة الإسلامية حديثة نسبياً.

ويظهر الشكل التالي توزيع المبحوثين حسب المستوى الوظيفي:



يظهر الشكل أعلاه توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي بالمصارف التجارية الليبية التي لديها فروع أو نوافذ إسلامية ، ويتضح أن (28%) منهم على وظيفة مدير إدارة ، في حين أن (29%) منهم مدراء أو نواب مدراء للفروع.

أما الشكل التالي فيظهر المصارف التي شملتها الدراسة ، وذلك على النحو التالي:



يظهر الشكل أعلاه توزيع عينة الدراسة حسب المصرف ، ويتضح أن (28%) منهم بمصرف الوحدة، وهذا يعكس حجم الخدمات والمنتجات الإسلامية التي يقدمها للعملاء ، والباقي موزع على المصارف الأخرى.

بشكل عام يتضح أن معظم المبحوثين لديهم تأهيل علمي وتخصص مناسب ويشغلون وظائف تنفيذية واستشارية ، كما أن لديهم خبرة طويلة نسبياً ، وهذا يعطي مؤشراً على استيعاب المبحوثين لل فقرات الواردة في الاستبيان .

4.3.3 التحليل الإحصائي للبيانات اللازمة لاختبار الفرضيات.

لغرض اختبار فرضيات الدراسة عند مستوى معنوية 0.05 تم تحليل البيانات الأولية من خلال اختبارات الإحصاء الوصفي والأحصاء الاستدلالي كما يلي :-

وفقاً لنتائج اختبارات الإحصاء الوصفي يتم قبول الفرضية إذا كان المتوسط الحسابي (3.0) أو أكثر ، بينما يتم رفضها إذا كان المتوسط الحسابي أقل من (3.0) ، كما يتم تعميم نتائج العينة وفقاً لنتائج الإحصاء الاستدلالي إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أقل من مستوى الدلالة الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والعكس صحيح ، وفيما يلي اختبار الفرضيات الفرعية :-

1- فرضية العدم الفرعية الأولى : لا تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا أية تحديات تتعلق بالنواحي المؤسسية والتنظيمية.

جدول رقم (2): الفقرات المتعلقة بالتحديات المؤسسية والتنظيمية

ر.م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1.1	الإطار المؤسسي والتنظيمي للمصارف القائمة حالياً قائم على أساس تقليدي ولا يراعي المسائل الشرعية.	4.62	0.610
2.1	التشريعات تحتوي على أحكام تضيق نطاق أنشطة المصارف الإسلامية.	4.70	0.517
3.1	ضعف الإطار الإشرافي من قبل الهيئات الشرعية بالمصارف الإسلامية.	4.72	0.580
4.1	لا تستطيع المصارف الإسلامية قبول الفائدة على ودائعها لدى المصرف المركزي كما هو الحال مع المصارف التقليدية (عدم وجود بديل).	4.67	0.598



الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	ر.م
0.598	4.67	تُعد المصارف المركزية الملاذ الأخير للمصارف التجارية التي تقدم القروض مقابل فائدة ، لذلك فإن المصارف الإسلامية لا تستطيع الاستفادة مثل هذا التسهيلات.	5.1
0.569	4.75	بسبب الطبيعة القائمة على الفائدة للأوراق المالية ، فإن المصارف الإسلامية مقيدة بحقيقة أن الأصول المالية التي يمكن تصفيتها بسرعة غير لا تتعامل بها.	6.1
0.569	4.75	الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين المصارف الإسلامية يجعل أي مقارنة بين ميزانياتها أو حسابات الأرباح والخسائر مهمة صعبة للغاية إن لم تكن مستحيلة.	7.1
0.471	4.79	تستثمر المصارف التجارية التقليدية في الأصول المالية قصيرة الأجل من خلال أسواق المال الثانوية ، هذا الأمر غير متاح للمصارف التجارية بسبب الفائدة.	8.1
0.373	4.708	إجمالي الفقرات	

يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لكافة الفقرات يدل على قبول تلك الفقرات ، وهذا ما يؤيده المتوسط الحسابي لكافة الفقرات ، كما أن الانحراف المعياري يدل على عدم تشتت البيانات ، ويظهر الجدول التالي اختبار الفرضية الأولى.

جدول رقم (3): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

درجات الحرية	مستوى الدلالة	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فرضية العدم الفرعية الأولى
75	0.000	40.031	0.373	4.708	لا تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا أية تحديات تتعلق بالنواحي المؤسسية والتنظيمية

تبين من الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي (4.708) والانحراف المعياري (0.373) ، وأن مستوى الدلالة المحسوب أقل من مستوى الدلالة الجدولية (0.05) ، عليه فإننا نرفض فرضية العدم الفرعية الأولى ، ونقبل الفرضية البديلة التي نصها (تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا أية تحديات تتعلق بالنواحي المؤسسية والتنظيمية).



2- الفرضية الفرعية الثانية: لا تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا أية تحديات تتعلق بالنواحي التشغيلية.

تم إجراء اختبارات الإحصاء الوصفي للأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية كما يلي :-

جدول رقم (4): الفقرات المتعلقة بالنواحي التشغيلية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	ر.م
0.681	4.67	الأدوات المالية الإسلامية مقتصرة على أنماط تقليدية التي تم تطويرها منذ عقود.	1.2
0.579	4.66	تواضع خبرة علماء الفقه في فهم المتطلبات المسبقة للمنتجات المالية الحديثة وفي تقييم هذه المنتجات من نواحي تمويلية واستثمارية وشرعية.	2.2
0.585	4.71	استقلالية وصلاحيات الهيئات الشرعية ، بالإضافة إلى أن تلك الهيئات بالمصارف المختلفة تصدر أحكاماً مختلفة بشأن ممارسات مماثلة.	3.2
0.571	4.68	ضعف مستوى التدريس والتدريب والبحث في مجالات الصيرفة والتمويل الإسلامي والذي لا يزال ناشئاً.	4.2
0.471	4.79	تعبئة الودائع وإيداعها داخلياً ، حيث إن الكثير من الودائع الآن في المصارف الإسلامية لم تأت بسبب جذب عوائد أعلى، ولكن بسبب الالتزام الديني للعملاء.	5.2
0.580	4.72	المنافسة من قبل المصارف التقليدية التي بدأت بفتح نوافذ إسلامية ، سببها عليه منع احتكار الموارد المالية للعملاء ذوي الدوافع الإسلامية.	6.2
0.616	4.68	تتقارب الأسواق العالمية بسرعة في سوق واحدة نتيجة للعولمة ، وهذا يفرض فرصاً وتحديات أمام المصارف الإسلامية.	7.2
0.407	4.703	إجمالي الفقرات	

يبين الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي إلى قبول معظم المبحوثين لتلك الفقرات ، كما يشير الانحراف المعياري لكل فقرة ولإجمالي الفقرات إلى عدم تشتت البيانات.

تم استخدام اختبار (One sample T- test) لاختبار الفرضية الثانية كما هو مبين بالجدول التالي:



جدول رقم (5) : نتائج اختبار (One sample T- test) للفرضية الفرعية الثانية

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	درجات الحرية
لا تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا أية تحديات تتعلق بالنواحي التشغيلية.	4.703	0.407	36.395	0.000	75

تبين من الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي (4.703) والانحراف المعياري (0.407) ، وأن مستوى الدلالة أنه لما كان مستوى الدلالة المحسوب يقترب من الصفر ، وهي أقل من مستوى الدلالة الجدولية (0.05) ، عليه فإننا نرفض الفرضية العدم ، ونقبل الفرضية البديلة التي نصها : تواجه الصيرفة الإسلامية في ليبيا أية تحديات تتعلق بالنواحي التشغيلية.

3.2 نتائج الدراسة :

يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة على النحو الآتي : -

1- تواجه المصارف الإسلامية في ليبيا تحديات مؤسسية وتنظيمية ، وتتلخص أهم تلك التحديات

في النقاط التالية:

أ- الإطار المؤسسي والتنظيمي للمصارف القائمة حالياً قائم على أساس تقليدي ولا يراعي المسائل الشرعية.

ب-القوانين التجارية والمصرفية تحتوي على أحكام تضيق نطاق أنشطة المصارف الإسلامية.

ج- ضعف الإطار الإشرافي من قبل الهيئات الشرعية بالمصارف الإسلامية.

د- لا تستطيع المصارف الإسلامية قبول الفائدة على ودائعها لدى المصرف المركزي كما هو الحال مع المصارف التقليدية (عدم وجود بديل).

هـ- تُعد المصارف المركزية الملاذ الأخير للمصارف التجارية التي تقدم القروض مقابل فائدة ، لذلك فإن المصارف الإسلامية لا تستطيع الاستفادة مثل هذا التسهيلات.

و- بسبب الطبيعة القائمة على الفائدة للأوراق المالية ، فإن المصارف الإسلامية مقيدة بحقيقة أن الأصول المالية التي يمكن تصفيتها بسرعة غير لا تتعامل بها.



ز- الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين المصارف الإسلامية يجعل أي مقارنة بين ميزانياتها أو حسابات الأرباح والخسائر مهمة صعبة للغاية إن لم تكن مستحيلة.

ح- تستثمر المصارف التجارية التقليدية في الأصول المالية قصيرة الأجل من خلال أسواق المال الثانوية ، هذا الأمر غير متاح للمصارف التجارية بسبب الفائدة.

2- تواجه المصارف الإسلامية في ليبيا تحديات تشغيلية ، وتتلخص أهم تلك التحديات في النقاط التالية:

أ- الأدوات المالية الإسلامية مقتصرة بشكل أساسي على أنماط تقليدية التي تم تطويرها منذ عقود.

ب- تواضع خبرة علماء الفقه في فهم المتطلبات المسبقة للمنتجات المالية الحديثة وفي تقييم هذه المنتجات من نواحي تمويلية واستثمارية وشرعية.

ج- استقلالية وصلاحيات الهيئات الشرعية ، بالإضافة إلى أن تلك الهيئات بالمصارف المختلفة تصدر أحكاماً مختلفة بشأن ممارسات مماثلة.

د- ضعف مستوى التدريس والتدريب والبحث في مجالات الصيرفة والتمويل الإسلامي والذي لا يزال ناشئاً.

هـ- تعبئة الودائع وإيداعها داخلياً ، حيث إن الكثير من الودائع الآن في المصارف الإسلامية لم تأت بسبب جذب عوائد أعلى، ولكن بسبب الالتزام الديني للعملاء.

و- المنافسة من قبل المصارف التقليدية التي بدأت بفتح نوافذ إسلامية ، سببها عليه منع احتكار الموارد المالية للعملاء ذوي الدوافع الإسلامية.

ز- تتقارب الأسواق العالمية بسرعة في سوق واحدة نتيجة للعولمة ، وهذا يفرض فرصاً وتحديات أمام المصارف الإسلامية.

4.1 التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها ، فإن هذه الدراسة توصي بما يلي :



- 1- تنمية وتطوير الموارد البشرية من خلال التدريب خصوصاً في مجال العمل المصرفي الاسلامي والرقابة الشرعية .
- 2- تحديث وتعديل التشريعات فيما تعلق بالصيرفة الاسلامية.
- 3- تعزيز العمل المصرفي الاسلامي من خلال التكتلات بين المصارف الاسلامية في إطار المنافسة العادلة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- 1- البجاح ، عبدالرحمن رمضان ؛ فوزية ، إيكايونيا ؛ غزالي ، محمد لطائف (2021) : الرقابة الشرعية ودورها في تطوير المصارف الإسلامية: دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي ، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد (8) ، العدد (1) ، متاح على الموقع التالي بتاريخ 2021/10/15 : www.eps.misuratau.edu.ly
- 2- الصقع ، محمد سالم ؛ التائب ، عادل عبدالسلام (2017) : معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية: من وجهة نظر موظفي المصارف ، مجلة الجامعة الأسمرية الإسلامية ، زيتن ، ليبيا ، المجلد (14) ، العدد (28).
- 3- العاني ، أسامة عبدالمجيد ؛ القندولي ، أمجد أحمد خليفة (2019) : إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا ، مجلة بيت المشورة ، العدد(11) دولة قطر ، متاح على الموقع التالي بتاريخ 2021/9/18 : https://www.researchgate.net/publication/337761016_amkanyt_thwl_almsarf_altqlydyt_aly_msarf_aslamyt_fy_lybya
- 4- العطيات، يزن خلف سالم (2007) : تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، (أطروحة دكتوراة منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المملكة الأردنية.
- 5- العقول ، محمد علي (2011) : المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية ، المؤتمر الدولي الأول ؛ صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي ، تنظيم معهد الدراسات الإسلامية ، جامعة آل البيت ، عمان ، الأردن ، خلال الفترة 5-6 أبريل 2011 ، متاح على الموقع التالي بتاريخ 2021/9/17 . https://www.researchgate.net/publication/292514441_almwqat_walthdyat_alty_twajh_almsarf_ala_slamyt
- 6- الكتاني ، عمر (2002) : دور المصارف وشركات التمويل الإسلامية في التنمية ، مجلة الإسلام وقضايا العصر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية.



7- كريم ، سالم إمام (2015) : واقعية تبني أدوات التمويل الإسلامي بالمصارف المتخصصة الليبية: دراسة فاحصة لبعض التجارب العربية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية ، مجلة المعرفة ، جامعة الزيتونة ، ترونة ، ليبيا ، العدد (1) ، متاح على الموقع التالي بتاريخ 2021/9/17:

8- محمد ، علي صالح أحمد ؛ النعاس ، حاتم عبدالرزاق أبو عجيلة (2017) : التحديات التي تواجه تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية ، مجلة جامعة الزيتونة ، جامعة الزيتونة ، ترونة ، ليبيا ، العدد (22) ، متاح على الموقع التالي بتاريخ 2021/9/17:

9- مسعود، محمد خليفة أحمد ومحمد، مصطفى عمر (2020) الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ، المجلد (3) العدد (13) ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ألمانيا.

10- المغربي ، عبدالحميد عبدالفتاح (2004) : الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية ، البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة المملكة العربية السعودية ، متاح على الموقع التالي بتاريخ 2021/9/22:

11-الملتقى الفكر الإسلامي الأول (2016) ، جامعة الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة.

12-الموسوي ، حيدر يونس ؛ جواد ، كمال كامل (2009) : المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل(2) ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العراق ، مجلد (11) ، العدد (4).

13-نعمة ، نغم حسين ؛ نجم ، رعد محمد (2010) : المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (12) ، العدد (2) ، كلية الاقتصاد والإدارة.

14-تقارير مصرف ليبيا المركزي لسنة 2016 ، و2020.

المراجع الأجنبية:

- 1- Naveed, Ahmed Lone (2015): **Problems and Challenges Facing Islamic Banking**, https://www.researchgate.net/publication/290436019_Problems_and_Challenges_Facing_Islamic_Banking
- 2- Munawar, Iqbal; Ausaf Ahmad and Tariqullah Khan (1998): **Challenges Facing Islamic Banking**, Islamic Development Bank Islamic Research and Training Institute, Islamic Economy Legal Deposit No. 2282/19 ISBN: 9960-32-065-0 http://eprc.sbu.ac.ir/File/Book/Challenges%20Facing%20Islamic%20Banking_46947.pdf

